المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

مجلة

محكمة الاستثمار والتجارة

العدد الأول

"تعد محكمة الاستثمار والتجارة باكورة إنشاء المحاكم المتخصصة ومن المؤمل أن تؤتي هذه التجربة ثمارها في تحقيق العدالة الناجزة ورفع كفاءة العمل القضائي لتصبح نموذجا يطبق على كافة المحاكم ومثالا يحتذى به في الأنظمة القضائية المقارنة في الدول العربية والعالمية وحيث بدأت المشاورات القضائية مع السلطات القضائية مع الدول الشقيقة والصديقة للاستفادة من تجربة دولة قطر الرائدة في تطوير أنظمة العدالة والتحول للقضاء الرقمي."

سعادة الدكتور
حسن بن لحدان الحسن المهندي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء
رئيس محكمة التمييز

حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى

المحتوى

كلمة رئيس المحكمة 6

مقدمة 7

أهداف المحكمة

السيرة الذاتية لسعادة القاضي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة 8

اختصاصات المحكمة 9

أوامر الأداء 12

مكتب الخدمة الذاتية في محكمة الاستثمار والتجارة 13

مكتب إدارة الدعوى 14

إنشاء مكتب إدارة الدعوى 15

تعريف إدارة الدعوى 16

الهدف من إدارة الدعوى

مراحل إجراءات إدارة الدعوى 17

تقديم صحيفة الدعوى 20

إحصائيات المحكمة 22

إحصائيات التسجيل لمحكمة الاستثمار والتجارة 23

إحصائيات عمر الدعاوى 24

مبنى المحكمة 27

المبادرات 31

المقابلات 36

أخبار المحكمة 49

كلمة رئيس المحكمة

تحتفل محكمة الاستثمار والتجارة بمناسبة مرور عام على دخول القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ الذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حيز التنفيذ ليكون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة دفعة قوية للاقتصاد الوطني، ومساهماً في جلب الاستثمارات الأجنبية الكبرى ويبعث رسائل طمأنة للمستثمرين في الخارج والداخل.
ويعتبر إنشاء محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة في دولة قطر خطوة هامة في تطور النظام القضائي، بما يتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة في تشجيع كل المبادرات الخلاقة التي تساهم في النهوض بكافة القطاعات، ومنها القطاعين الاقتصادي والاستثماري الذي شهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة.

إن أهم ما يميز المحكمة هو تبسيط إجراءات الدعاوى والتقاضي وجعلها أكثر سهولة وبساطة وأقل مدد زمنية ممكنة من أجل الوصول إلى قضاء ناجز وسريع وعادل في الوقت نفسه، حيث شهدت المحكمة أول تطبيق لنظام إدارة الدعوى في دولة قطر الذي يهدف إلى التقليل من الإجراءات القضائية، وتهيئتها قبل العرض على هيئة المحكمة تمهيدا للفصل بها، إضافة إلى إمكانية عرض الصلح على الخصوم.

وقد أثبتت هذه المحكمة وجودها اللازم والضروري في تعزيز مناخ الاستثمار وتطوير الأنشطة التجارية في دولة قطر خلال الفترة الماضية، حيث قامت بالكثير من الأعمال الهامة والفصل في العديد من القضايا ذات الصلة بالإضافة إلى تعيين العديد من المحكمين المحترفين والخبراء في مجال الأعمال والاستثمار، وقد حظيت المحكمة بدعم قوي من الدولة والمؤسسات المرتبطة بها، مما أتاح لها القدرة على العمل بفعالية وتنفيذ مهامها بكفاءة.

كما وقعت محكمة الاستثمار والتجارة عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التعاون مع الشركات المحلية والأجنبية بهدف تطوير عملها وتوفير نظام إلكتروني متكامل لإدارة الدعوى التجارية، بالإضافة إلى تنظيم المحكمة لمجموعة من ورش العمل والدورات التدريبية للمحامين في دولة قطر للتعريف بالمحكمة وعملها.

إن محكمة الاستثمار والتجارة تعمل بجد واجتهاد لتحقيق التزاماتها تجاه المستثمرين والشركات في البلاد، وتساهم في تسهيل العمليات التجارية وتوفير بيئة استثمارية مستدامة وجاذبة للأعمال في دولة قطر.
وأخيراً، أود أن أوجه الشكر والتقدير لجميع القضاة والعاملين في محكمة الاستثمار والتجارة الذين عملوا بجد وعزيمة لجعل هذا الإنجاز ممكنًا.

القاضي خالد بن علي العبيدلي
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

مقدمة:

يعتبر إنشاء محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة خطوة هامة في تطور النظام القضائي القطري بما يتماشى مع رؤية القيادة الحكيمة لدولة قطر في تشجيع كل المبادرات الخلاقة التي تساهم في النهوض بكافة القطاعات ومنها القطاعين الاقتصادي والاستثماري في البلاد الذي شهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة.

ويعد إصدار قانون محكمة الاستثمار والتجارة رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ مساهمة في خلق بيئة جاذبة للاستثمار في دولة قطر التي أصبحت محل اهتمام من المستثمرين حيث يواكب إنشاء هذه المحكمة الإقبال على قطاع الاستثمار وبالتالي فهي رسالة إيجابية للمستثمرين وأصحاب الأعمال الراغبين في الاستثمار في البلاد.

ومن المؤمل أن يكون لوجود محكمة مختصة بقضايا الاستثمار والتجارة تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني، حيث ستساهم في تسريع وتيرة فض النزاعات التجارية بما يخلق بيئة اقتصادية جاذبة، تماشياً مع خطط الدولة لاستقطاب الاستثمارات.

أهداف المحكمة:

- **المساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين بالقضاء وتحسين ثقافة المجتمع القانونية.**
- **سرعة الفصل في المنازعات بجودة وكفاءة.**
- **إجراءات مرنة لتسوية المنازعات تفي بجميع المعايير الدولية الحديثة.**
- **حماية الحقوق وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.**
- **المساهمة في تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ التي أرسى دعائمها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى**

السيرة الذاتية لسعادة القاضي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة:

سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي،
رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

- عُيّن سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيسًا لمحكمة الاستثمار والتجارة في ٢٠٢٢م.
- يحمل سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي شهادة الماجستير بتقدير امتياز من جامعة بيركبيك لندن، وحصل سعادته على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة في ١٩٩٥.

الإنجازات:

- عام ٢٠٢٢م عُيّن سعادته رئيسا لمحكمة الاستثمار والتجارة وعضو المجلس الأعلى للقضاء.
- عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ أشرف سعادته على تأسيس محكمة الاستثمار والتجارة.
- فبراير ٢٠٢٠م عُيّن سعادته رئيسا بمحكمة الاستئناف.
- عام ٢٠١٩م ترأس لجنة دراسة إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وإعداد مشروع القانون.
- عام ٢٠١٣م نائب رئيس بمحكمة الاستئناف وعمل خلالها بالدوائر الإدارية والمدنية والجنائية.
- عام ٢٠٠٨ رئيس المحكمة الابتدائية عضو المجلس الأعلى للقضاء.

المؤهلات العلمية:

- في عام ١٩٩٥م :حصل على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية.
- في عام ٢٠١٦م : حصل على شهادة الماجستير بتقدير امتياز من جامعة بيركبيك لندن – المملكةالمتحدة.

الدورات المتخصصة: شارك سعادته في دورات متخصصة في تكوين المحاكم والقضاء، في الدول التالية: تونس، فرنسا، بريطانيا، وسنغافورة.

المشاركات في المؤتمرات: شارك سعادته في عدة مؤتمرات ممثلا للمجلس الأعلى للقضاء.

اللغات: العربية - الإنجليزية

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

تختص المحكمة في:

تختص المحكمة بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمسائل التجارية بشكل عام مثل العقود التجارية والدعاوى الناشئة بين التجار والمتعلقة بأعمالهم التجارية والدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية والمنازعات الناشئة بين الشركاء أو المساهمين في الشركات التجارية، وفيما يلي أمثلة لبعض المسائل التي تختص المحكمة بنظر المنازعات بشأنها:

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي
الأوراق تجارية	شيك
	كمبيالة
	سند لأمر
عمليات البنوك	عقد قرض
	عقد المساومة (بنوك اسلامية)
	بطاقات الائتمان
	خطاب الضمان
	النقل المصرفي (التحويل الحسابي)
	الاعتماد البنكي
	خصم الأوراق التجارية
	وديعة النقود
	الحساب الجاري
	وديعة الأوراق المالية
	تحصيل الأوراق التجارية
منازعات شركات التمويل والاستثمار	تمويل السلع
	أعمال الصرافة
البيوع البحرية	بيوع ميناء الشحن سيف CIF
	بيوع ميناء الشحن فوب FOB
	بيوع ميناء الوصول
معاملات التجارة الالكترونية	

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي
عقود النقل	عقد نقل الأشياء
	عقد نقل الأشخاص
	الوكالة بالعمولة للنقل
عقود وأوامر التوريد	
الرهن التجاري	
الوكالة التجارية	عقد التوزيع
	وكالة العقود
	الممثلون التجاريون
	السمسرة
الإفلاس	
الملكية الفكرية	براءة الاختراع
	العلامات التجارية
	النماذج الصناعية
	الأسرار التجارية
مقاولات الأعمال والصناعة	أعمال التشطيب
	عقود النجارة والحدادة
	القوارب البحرية
	عقود البرامج الالكترونية
مقاولات التشييد والإنشاءات	تشييد المباني
	هدم المباني
	صيانة المباني
التأمين	المنازعات بين المؤمن والمؤمن له
	رجوع المؤمن على الغير
الشركات التجارية	منازعات الشركاء
	حل وتصفية الشركات
	اخراج شريك
	منازعات الجمعية العمومية

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي
عقود الخدمات	عقود اعمال التنظيف والضيافة والخدمات الأمنية
	عقود مكاتب السياحة
	عقود التصدير والاستيراد
	عقود التخليص الجمركي
	خدمات التعليم
	الخدمات الصحية
	عقود وخدمات الاتصالات
	عقود وخدمات الكهرباء والماء
	عقود الاستقدام
	الخدمات السياحية والفنادق والسفر
	مبيعات المطاعم
	الملاعب العامة والمنشآت الرياضية
منازعات النشر والاعلام	خدمات الطباعة والاعلانات والكتيبات
	بيع الكتب
	النشر والصحافة والإعلام
	الاذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام

وتتكون المحكمة من:

عدة إدارات أبرزها مكتب إدارة الدعوى الذي ينشأ للمرة الأولى بدولة قطر ويعتبر نموذجا فريدا في محاكم الدولة يهدف إلى تقليص الاجراءات القضائية والإسراع في الفصل في المنازعات بكفاءة وجودة لضمان حقوق المتقاضين وتسهيل جمع أطراف النزاع، مما يحقق العدالة الناجزة وتقليص فترة التقاضي.

كما تتكون المحكمة من عدة دوائر قضائية تجارية متخصصة، ابتدائية واستئناف بالإضافة إلى دوائر في محكمة التمييز ستختص بالنظر في الطعون.

وانطلاقًا من المهام والمسؤوليات المنوطة بها، تتميز محكمة الاستثمار والتجارة بنظامها الإلكتروني حيث يتضمن الآليات الإلكترونية لقيد الدعاوى وطلبات استصدار الأوامر على عرائض والأوامر الوقتية وأوامر الأداء وغيرها من الطلبات الأخرى، في الأمور التي تختص بها المحكمة، وكافة الطعون على الأحكام والتظلمات من الأوامر الصادرة عنها.

أوامر الأداء
(وفق قانون محكمة الاستثمار والتجارة)

أمر الأداء هو طريق خاص رسمه المشرع لاقتضاء الحق المعين الثابت بالكتابة والحال الأداء بأمر قضائي يحوز حجية الشيء المقضي ويكون واجب التنفيذ الجبري إذا استوفى أوضاعه واستنفد طرق الطعن عليه، وذلك استثناءً من القواعد العامة.

حيث قدر المشرع أن تحقيق بعض الديون لا يحتاج إلى مواجهة بين الطرفين، لأن المدين ليس لديه في الظاهر ما يعارض به ادعاء الدائن، وأساس هذا التقدير هو ثبوت الدين بالكتابة، فهذا الثبوت يغلب معه تحقق الدين، ولهذا رأى المشرع عدم إخضاع الدعاوى المتعلقة بهذه الديون لإجراءات الخصومة العادية التي تقتضي تحقيقاً كاملاً يتم وفقاً لمبدأ المواجهة، واكتفى بإجراء تحقيق جزئي على أساس السند المثبّت للحق، ودون إعلان المدين المدعى عليه.

ويحقق نظام أمر الأداء سرعة البت في المنازعات، وكان المشرع قد أخذ بهذا النظام وفقاً لأحكام الباب العاشر من قانون المرافعات المدنية والتجارية، وجعل ولوجه جوازي، إلا أنه تدخل في القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة ليجعله نظاماً وجوبياً في شأن المسائل التي تختص بها هذه المحكمة حتى يحصل أطراف التعامل التجاري الدائنون بديون النقود الثابتة بالكتابة على حقوقهم في وقت قصير وينتفعوا بمزايا السرعة والسهولة والتبسيط في الإجراءات.

مكتب الخدمة الذاتية في محكمة الاستثمار والتجارة:

في إطار سعيها لتسهيل إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة للمتقاضين، تبنت محكمة الاستثمار والتجارة النظام القضائي الألكتروني الخالي من الورق بهدف توفير خدمات ألكترونية متطورة في المجال القضائي تساعد على تسريع الإجراءات وتوفر الوقت والجهد للمتقاضين. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تنظيم وتطوير عملية التسجيل من خلال تقديم كافة الخدمات للمراجعين بطريقة سلسلة ومنظمة عبر إنشاء مكتب الخدمة الذاتية.

ومكتب الخدمة الذاتية هو عبارة عن قاعة كبيرة مجهزة بكل المعدات والوسائل التقنية التي تساعد المراجعين على تسجيل ومتابعة الدعاوى عبر البوابة الألكترونية من خلال أجهزة حاسوب حديثة مرتبطة بشبكة الأنترنت ومزودة بجهازماسح ضوئي من أجل تحميل الوثائق والمستندات الورقية. ويعمل في مكتب الخدمة الذاتية مجموعة من الأخصائيين يقومون بتقديم المساعدة والدعم الفني للمراجعين.

ويعد نظام الخدمة الذاتية من أبرز الإنجازات التي قدمتها المحكمة ويشكل علامة فارقة ونقلة نوعية تتميز بها محكمة الاستثمار عن غيرها، حيث أصبحت عملية التسجيل ورفع الدعاوى وغيرها من إجراءات وخدمات التقاضي يتم إنجازها بسرعة وسهولة بالإضافة إلى إمكانية متابعتها من أي مكان وفي أي وقت.

وبفضل الخدمة الذاتية ارتفعت نسبة التسجيل عبر البوابة الألكترونية إلى ما يقارب ٩٧٪ من الدعاوى. أما النسبة المتبقية ٣٪ فإنها تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وغيرهم فيتم تسجيلهم عن طريق الكونتر.

ويحقق نظام الخدمة الذاتية الكثير من الفوائد للمتقاضين من أبرزها: تدريب المتقاضين على طريقة التسجيل وإرفاق المذكرات بطريقة صحيحة ، بالإضافة إلى تدريبهم على طريقة دخول واستخدام نظام المحاكم من خلال إنشاء اسم مستخدم وكلمة سرعبر برنامج التوثيق الوطني ليتمكن المراجع من متابعة الدعاوى والوقضايا التي رفع على غيره أو تلك المرفوعة ضده من البيت أو من أي مكان آخر.

وقد تم إنشاء واستحداث هذا المكتب بتوجيهات مباشرة من رئيس محكمة الاستثمار والتجارة سعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي، حيث أكد على أهمية أن تواكب محكمة الاستثمار والتجارة المعايير العالمية في جودة الخدمات وتسهيل الإجراءات وتقليص الفترة الزمنية لجميع مراحل التقاضي بدءا من التسجيل ومرورا بإدارة الدعوى وتبادل المذكرات وانتهاء بمرحلة النطق بالحكم.

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

مكتب إدارة الدعوى

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

إنشاء مكتب إدارة الدعوى

إن فكرة إدارة الدعوى لم تكن وليدة الساعة، بل كانت ثمرة جهود طويل ومضنية مرت بها النظم القانونية العالمية، ووجد لها من الأسباب ما يبرر لزومها في كل مجتمع، ولم تكن دولة قطر بعيدة عن التطورات واهتمت دائماً بتطوير تشريعاتها، وقد صدر القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ بشأن انشاء محكمة الاستثمار والتجارية ونص في المادة (١٦) منه على أن « ينشأ بالمحكمة مكتب يسمى «مكتب إدارة الدعوى»، يتألف من رئيس من بين قضاتها، وعضوية عدد كاف من القضاة ومساعدي القضاة والقانونيين والإداريين، يختارهم رئيس المحكمة. . . »، وتضمنت الفقرة الأخير من المادة المذكورة النص على أن « يصدر بتحديد إجراءات وآليات العمل بمكتب إدارة الدعوى قرار من المجلس »، وقد أصدر المجلس قراره في هذا الشأن وتضمن العديد من الإجراءات والأمور التي تهدف إلى سرعة الفصل في المنازعات المعروضة على القضاء.

تعريف إدارة الدعوى

هي السيطرة المبكرة على الدعوى القضائية من خلال وضعها تحت إشراف قاض أو مساعد قاض أو باحث قانوني يتولى مراقبة كافة إجراءاتها بدأ من تسجيلها بالتأكد من استيفاء أي نقص في بيانات الأطراف أو في المستندات وسداد الرسم المقرر والتأكد من تمام الإعلانات وإتاحة الفرصة للأطراف لتبادل المذكرات ومراقبة مددها وكتابة تقرير بذلك ثم إحالتها إلى المحكمة المختصة.
وتقوم الفكرة على أساس التمييز بين الوظيفة الإجرائية والوظيفة القضائية أثناء سير الدعوى، حيث يتولى مكتب إدارة الدعوى الإشراف على المهام الإجرائية المتعلقة بملف الدعوى.

الهدف من إدارة الدعوى

أولا:

تحضير ملف الدعوى والتحقق من محتوياته لتصبح الدعوى جاهزة للنظر أمام محكمة الموضوع، وذلك باستيفاء بيانات الأطراف والتأكد من سلامة تمثيلهم، وجمع البيّنات والمستندات وتبادل المذكرات، الأمر الذي يسهل مهمة قاضي الموضوع بالفصل في الدعوى بأسرع وقت.

ثانياً:

عرض حل النزاع على الأطراف بالوسائل البديلة عن التقاضي، والذي يتمثل في تسوية النزاع عن طريق الوساطة وفق القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢١ بشأن الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية، وهو أمر قد يؤدي إلى تقليل عدد الدعاوى التي تصل إلى قاضي الموضوع.

ثالثاً:

وضع جدول زمني يوضح إجراءات الدعوى المتتالية، ويحدد لكل إجراء مدة معينة يتم خلالها إنهاء هذا الإجراء، بما يضفي طابعاً من الطمأنينة لدى أطراف الدعوى بأن دعواهم سوف تنتهي في أجل يسهل عليهم تنظيم خططهم الخاصة بأعمالهم.

رابعاً:

خلق البيئة المناسبة للمستثمرين للاطمئنان على رؤوس أموالهم، باعتبار أن نظام التقاضي وإجراءاته دائماً يؤخذ بعين الاعتبار عن توجههم إلى الاستثمار في منطقة جديدة.

خامساً:

تعزيز الثقة بالقضاء، إذ تساعد إدارة الدعوى في تسريع إجراءات التقاضي، وبالتالي تمكين الأشخاص من الوصول إلى مبتغاهم بطريقة تتضمن اختصار الوقت والجهد والنفقات.

مراحل إجراءات إدارة الدعوى

وتتضمن الإجراءات التالية:

أولا: مرحلة تقديم طلب افتتاح دعوى

وتبدأ هذه المرحلة بتسجيل طلب قيد دعوى أمام المحكمة، وإيداع صحيفة الدعوى على النموذج المخصص لذلك بعد استيفاء البيانات التالية:

١. اسم المدعي ورقمه الشخصي أو رقم المنشأة للشخص المعنوي والسجل التجاري والعنوان الوطني والبريد الالكتروني، أو اسم من يمثله ومهنته أو وصفته ورقمه الشخصي والعنوان الوطني والبريد الالكتروني.

٢. اسم المدعى عليه ورقمه الشخصي أو رقم المنشأة للشخص المعنوي والسجل التجاري والعنوان الوطني والبريد الإلكتروني.

٣. إذا كان المدعي أو المدعى عليه خارج الدولة، فيجب أن تتضمن بياناته رقم صندوق البريد الخاص به لدى الدولة التي يوجد فيها محل إقامته.

٥. حافظة بالمستندات المؤيدة لدعواه مرفقاً بها قائمة بمفرداتها، وإذا كانت المستندات أو بعضها محرر بلغة أجنبية فيجب تقديم ترجمة لها باللغة العربية.

ثانياً: مرحلة التحقق من صحة واستيفاء البيانات والمستندات

١. يقوم مكتب إدارة الدعوى بواسطة أحد أعضائه خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب بالتأكد من استيفائه بيانات الأطراف وعناوينهم وكافة المستندات اللازمة للفصل في الدعوى.

٢. وفي حالة النقص يخطر المدعي لاستكماله خلال مدة عشرة أيام من تاريخ الإخطار، على أن يكون استيفائها دفعة واحدة وخلال الأجل.

٣. إذا لم يقم المدعي باستيفاء جميع المطلوب منه خلال الأجل – عشرة أيام – يغلق الطلب إلكترونياً، ولا يكون أمامه بعد ذلك إلا تقديم طلب جديد.

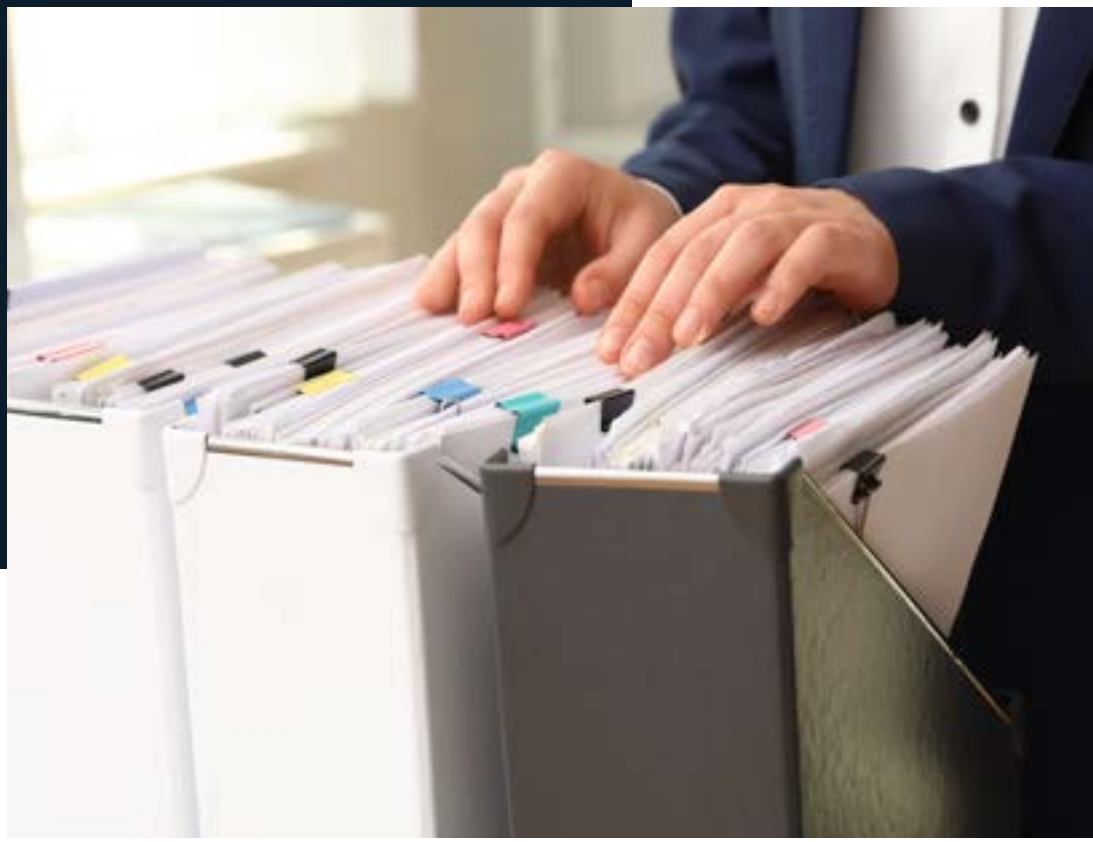

ثالثاً: مرحلة التصنيف وتحديد المسار

في حالة استيفاء المدعي البيانات وكافة المستندات المطلوبة منه:

١. إذا كان الطلب مما يجوز أن يصدر فيه أمر أداء، يعرض الأمر على رئيس المكتب لإصدار قراره بقيد الطلب برقم أمر أداء وإحالته إلى إحدى الدوائر المختصة بإصدار تلك الأوامر، بعد سداد الرسم المقرر.

٢. إذا كان موضوع الطلب باعتباره دعوى يقوم عضو المكتب بإعداد جدول زمني لتبادل المذكرات والمستندات ويصرح لمقدم الطلب بسداد الرسم إلكترونياً ، وفي حالة سداده يقيد الطلب تلقائياً برقم دعوى ويحدد النظام الالكتروني الدائرة المختصة بنظرها ويعلن مباشرة المدعي بالجدول ويعلن المدعى عليه بالصحيفة والجدول معاً.

٣. وفي حالة انقضت المدة المصرح بها لسداد الرسم دون تنفيذه يقوم النظام الالكتروني بإغلاق الطلب، ولا يكون أمام مقدمه إلا تقديم طلب جديد.

تقديم صحيفة الدعوى

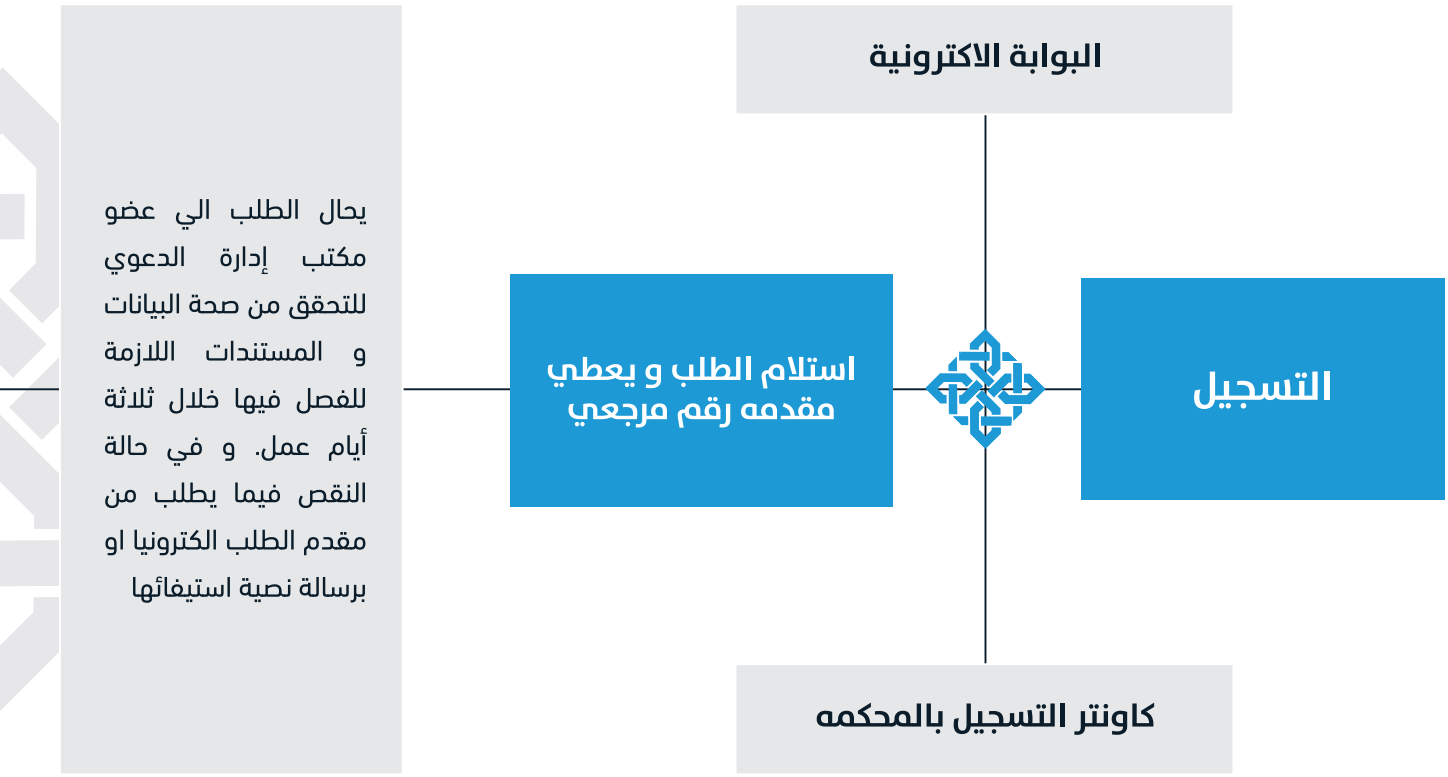

وفي جميع الأحوال يجوز لعضو مكتب إدارة الدعوى تعديل الآجال في الجدول أو تاريخ الاجتماع المقرر بعد أخذ موافقة رئيس المكتب.

في حالة استيفاء الطلب جميع البيانات والمرفقات المطلوبة للفصل في النزاع, يقوم عضو المكتب باعداد جدول زمني لتبادل المذكرات و المستندات خلال الأجال المحدده فيه. و يصرح لمقدم الطلب بسداد الرسم.

في حالة عدم استكمال المرفقات خلال أجل عشرة أيام عمل من تاريخ اخطار مقدم الطلب الكترونيا بالنقص الواجب استيفائه, يغلق الطلب تلقائيا.

و في حالة سداده يقيد الطلب برقم دعوي و تحدد الدائرة المختصة بنظرها مع بقاءها لدي ذات العضو لاستكمال إدارة الدعوي بوضع جدول زمني لتبادل المذكرات و المستندات يتم اعلان أطراف الدعوي به علي أن يكون في حدود المدد المقررة في القانون.

في حالة عدم سداد الرسم بعد الاذن به خلال مدة خمسة أيام عمل يغلق الطلب.

في حالة كان موضوع الطلب مما يجوز أن يصدر فيه أمر أداء يعرض علي رئيس المكتب لتقرير احالته الي الدائرة المختصة بإصدار أوامر الأداء و يقيد برقم طلب أمر أداء

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

إحصائيات المحكمة

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

إحصائيات التسجيل
لمحكمة الاستثمار والتجارة

من ١٠ مايو ٢٠٢٢ حتى تاريخ ٩ مايو ٢٠٢٣

	طلب تسجيل دعوى	تحول منهم الى دعوة	حكم منهم (قطعي وتمهيدي)	نسبة الانجاز
ابتدائ	15,135	8,723	6,156	71%
مستعجل	462	462	247	53%
استئناف	1,128	1,128	591	52%
تميز	68	68	23	34%

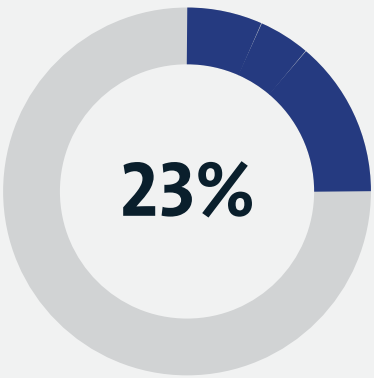

نسبة الاستئناف على
الدعاوى الابتدائية

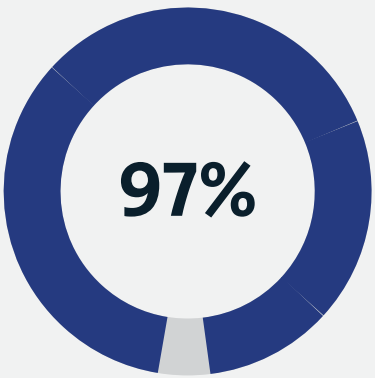

نسبة تسجيل الدعاوى
عبر البوابة

إحصائيات عمر الدعاوى

دوائر الابتدائية هيئة

ابريل 2023

متوسط عمر الدعوى الشهري

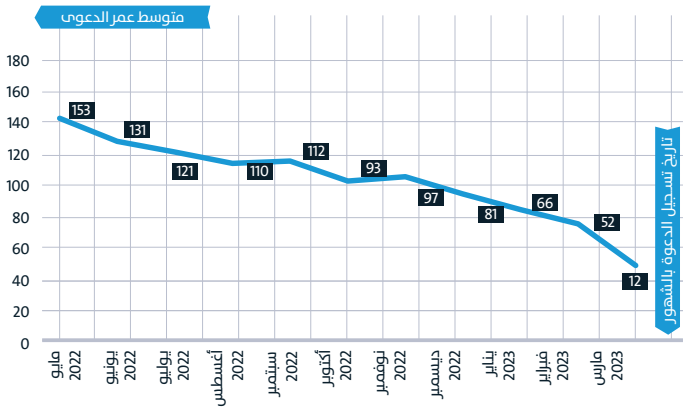

الاحكام القطعية موزعة على الاشهر

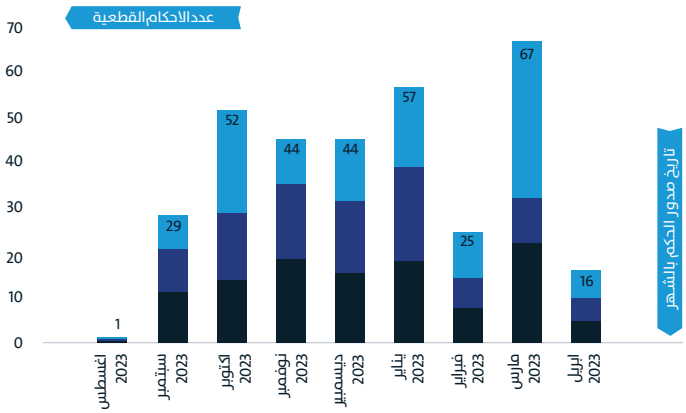

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

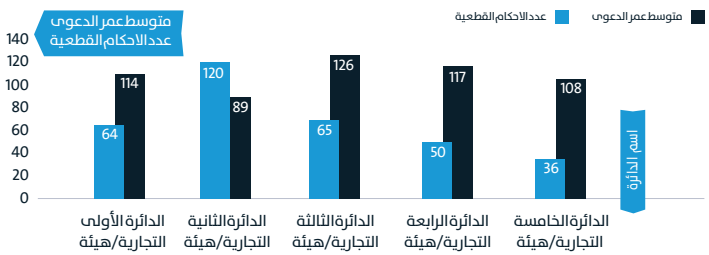

107 يوم
متوسط العمر الزمني

335
عدد الأحكام القطعية

دوائر الابتدائية فرد

ابريل 2023

متوسط عمر الدعوى الشهري

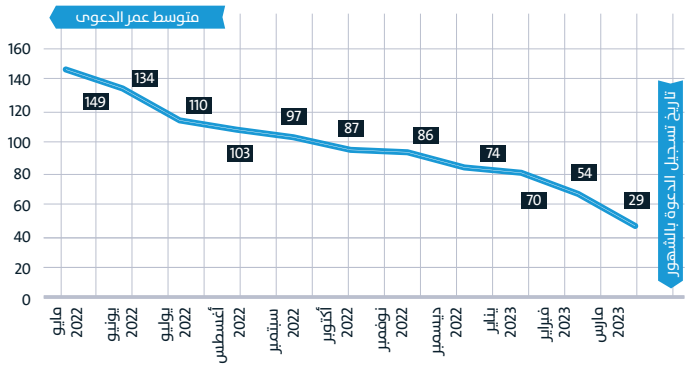

الاحكام القطعية موزعة على الاشهر

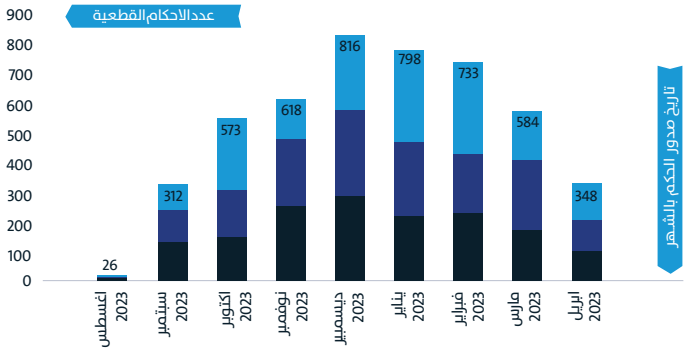

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

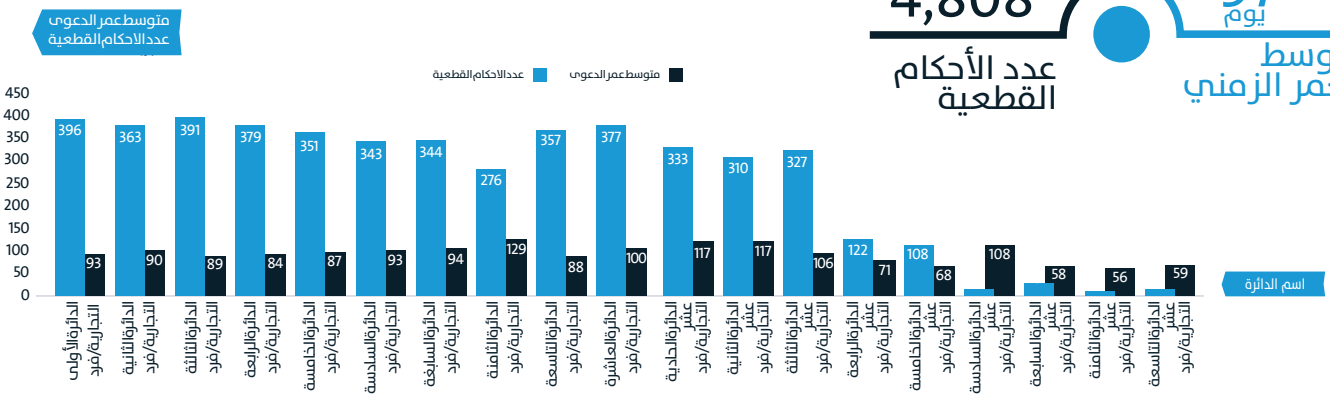

97 يوم
متوسط العمر الزمني

4,808
عدد الأحكام القطعية

إحصائيات عمر الدعاوى

دوائر الامور المستعجلة

ابريل 2023

متوسط عمر الدعوى الشهري

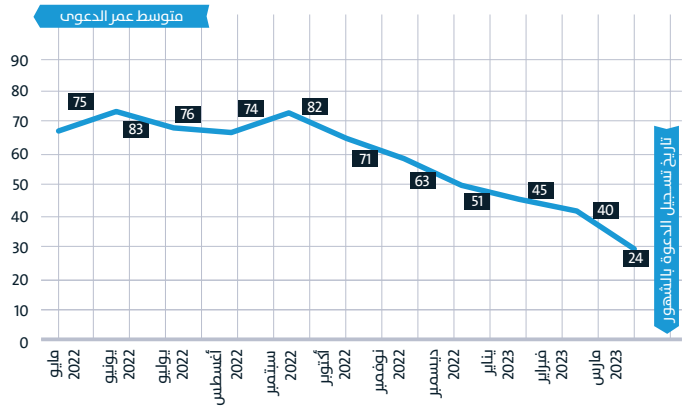

الاحكام القطعية موزعة على الاشهر

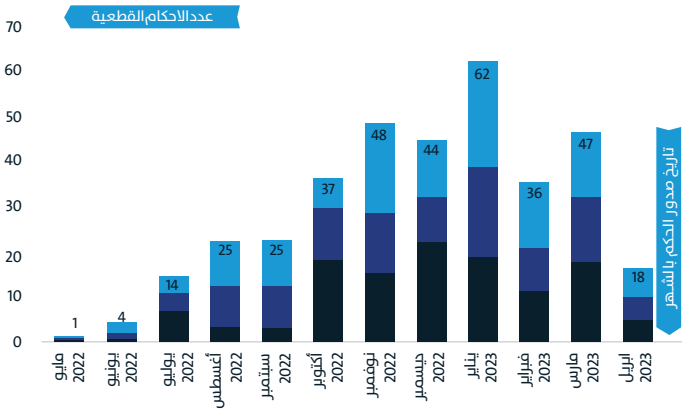

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

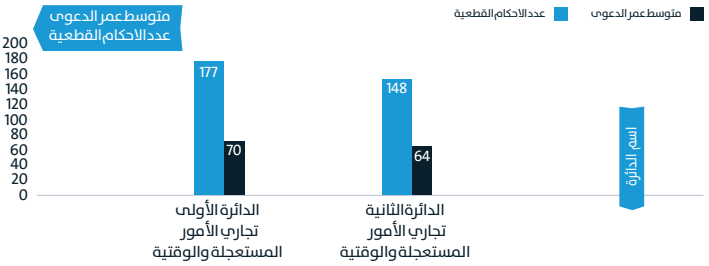

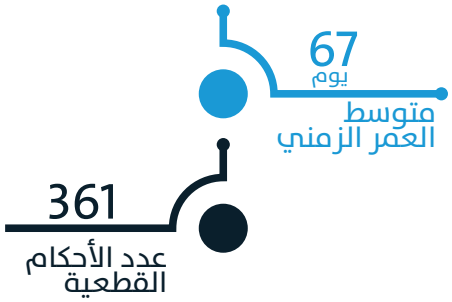

دوائر اوامر الاداء

ابريل 2023

متوسط عمر الدعوى الشهري

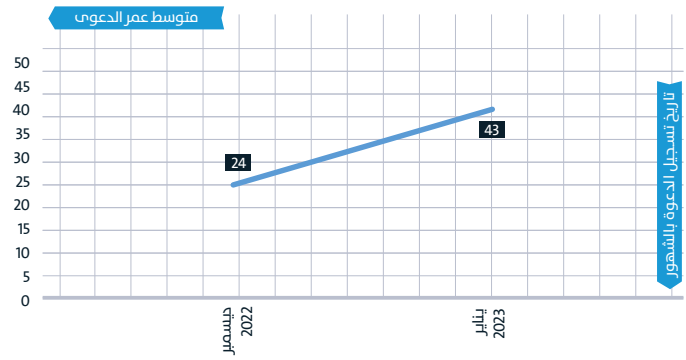

الاحكام القطعية موزعة على الاشهر

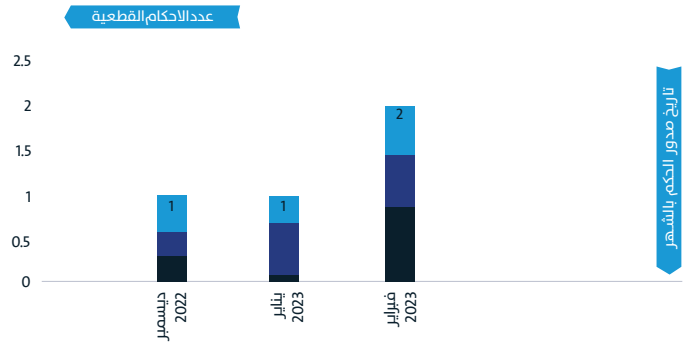

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

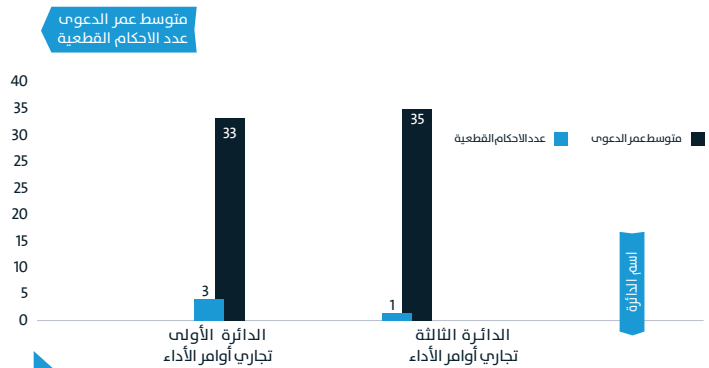

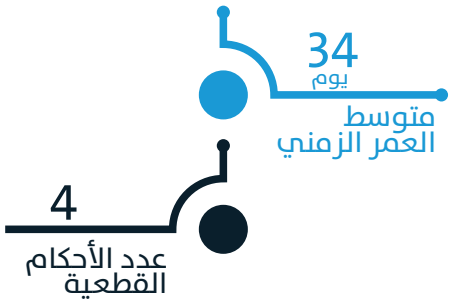

إحصائيات عمر الدعاوى

دوائر الاستئناف

ابريل 2023

متوسط عمر الدعوى الشهري

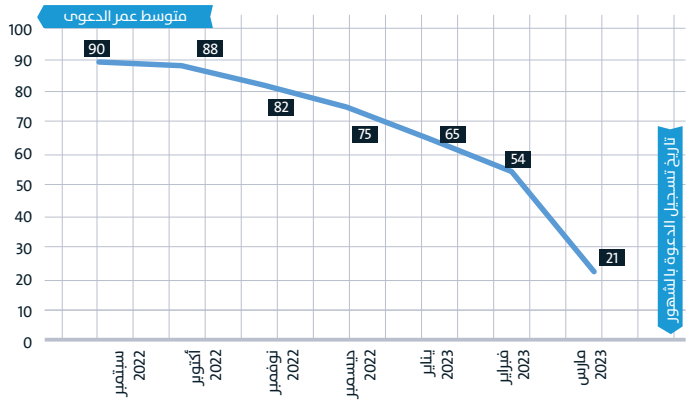

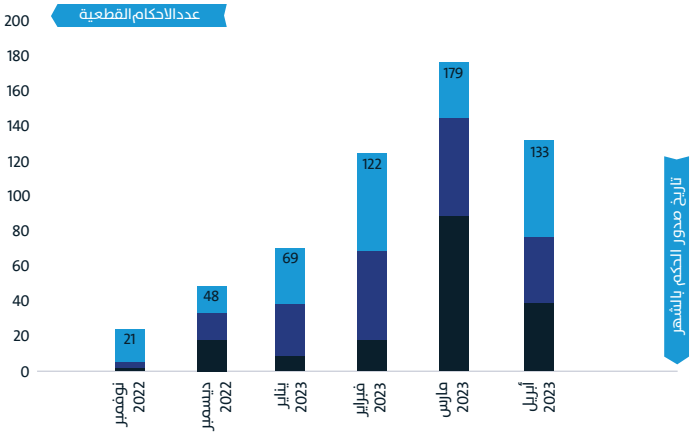

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

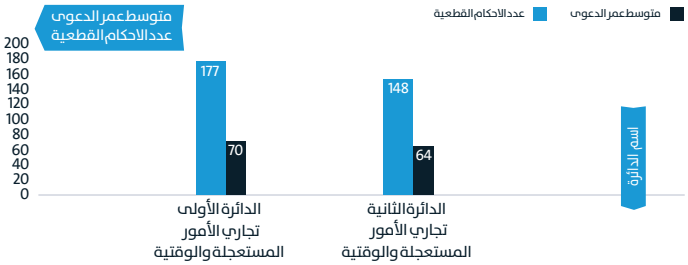

الاحكام ومتوسط عمر الدعوى موزعة على الدوائر

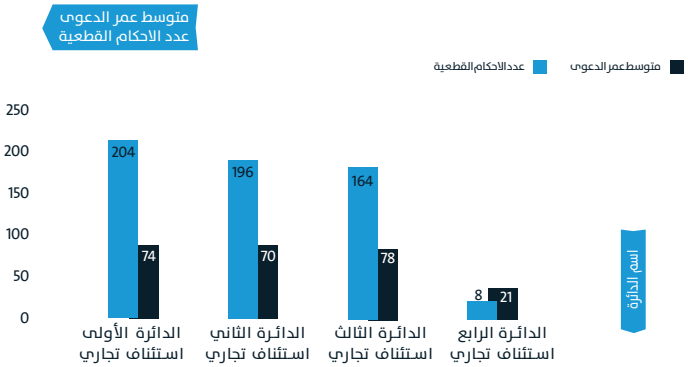

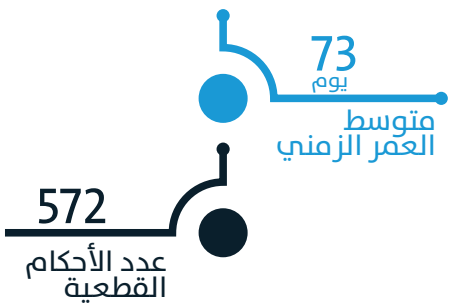

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

مبنى المحكمة

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

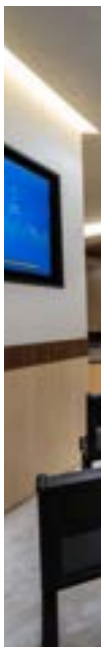

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

المبادرات

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

تطوير منصة الكترونية لإدارة الدعوى التجارية بمحكمة الاستثمار والتجارة وإجراءات تسوية المنازعات المدنية والتجارية:

في إطار سعي المجلس الأعلى للقضاء لتطوير أنظمة العدالة الالكترونية ومواكبة التحديثات التشريعية بالمنظومة القضائية والتي شهدت مؤخراً صدور قانون محكمة الاستثمار والتجارة رقم (٢١) لسنة ٢٠٢١ ، وقانون الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية رقم (٢)لسنة ٢٠٢١

وقعت محكمة الاستثمار والتجارة الأسبوع الماضي إتفاقاً مع شركة «كريمزون لوجيك» السنغافورية بهدف تطوير نظام لإدارة الدعوى التجارية والوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية لمدة ثلاث سنوات.

يهدف هذا الإتفاق إلى توفير نظام الكتروني متكامل لإدارة الدعوى التجارية ومنصة شاملة لكافة الإجراءات القضائية ذات الارتباط مع المحاكم والوحدات المختصة بما يضمن ويحقق مشاركة المعلومات وإدارة البيانات والتعامل مع الأطراف بإدارة الدعوى عبر القنوات المتعددة إضافة إلى تسهيل متطلبات تسوية المنازعات التجارية.

وسيوفر النظام الجديد منصة متطورة للتقاضي بالدعاوى التجارية متوافقة مع أفضل الممارسات القضائية العالمية كما سيشمل استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات آلية متقدمة تقنياً تضمن تحقيق الجودة والدقة العالية وتسهيل أعمال المتابعة والقياس ودعم عملية اتخاذ القرار.

تم التوقيع في مقر محكمة الاستثمار والتجارة بمقرها في لوسيل بحضور سعادة القاضي/ خالد بن علي العبيدلي - رئيس محكمة الاستثمار والتجارة وسعادة القاضي/ عيسى بن أحمد النصر – نائب رئيس المحكمة والسيد/ جاسم المهندي – الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة، فيما وقع عن شركة «كريمزون لوجيك» السيد/ لوليونج سنج – نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط وافريقيا واوربا.

يذكر أن شركة «كريمزون لوجيك» هي من الشركات الرائدة في هذا المجال وتعتبر شريكاً موثوقاً على مستوى العالم، حيث تعمل على التحسين المتواصل للحلول الرقمية بما يسهل تطبيقها وتحقيق النتائج المرجوة منها.

محكمة الاستثمار والتجارة تنظم دورة بعنوان البوابة الإلكترونية للمحامي

نظمت محكمة الاستثمار والتجارة يومي الأربعاء والخميس الموافق ٢٢ و٢٣ يونيو ٢٠٢٢ دورة تدريبية لمكاتب المحاماة لدى الدولة تحت عنوان «البوابة الإلكترونية للمحامي» بهدف التعريف بنظام التسجيل الإلكتروني، وذلك بمبنى محكمة التمييز والاستئناف.

محكمة الاستثمار والتجارة توقع مذكرتي تفاهم مع جمعيتي المحاسبين القانونيين و المهندسين

وقعت محكمة الاستثمار والتجارة مذكرتي تفاهم مع كل من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وجمعية المهندسين القطرية كلا على حده، وذلك في إطار تطوير أعمال الخبرة المحاسبية والهندسية للمحكمة .

وقع المذكرتين السيدة مريم سلطان خليفة الربان المدير الإداري لمحكمة الاستثمار والتجارة من جانب المحكمة، والدكتور هاشم السيد من جانب جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والمهندس خالد النصر من جانب جمعية المهندسين القطرية.

محكمة الاستثمار والتجارة تنظم ندوتي «المحاسبة القضائية والاحترافية الفنية في إعداد تقارير الخبرة الهندسية

بحضور سعادة رئيس محكمة الاستثمار والتجارة وسعادة نائب الرئيس وعدد من السادة القضاة والمسؤولين، نظمت محكمة الاستثمار والتجارة بتاريخ يوم الاثنين الموافق ٢٥-١٠-٢٠٢٢ ندوة بعنوان: «المحاسبة القضائية»، حاضر فيها الدكتور هاشم السيد رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وأخرى بعنوان: «الاحترافية الفنية في إعداد تقارير الخبرة الهندسية»، حاضر فيها السيد خالد النصر رئيس جمعية المهندسين القطرية.

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

المقابلات

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

الدكتور/ حسن بن لحدان المهندي

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

مرت الآن سنة على إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، ما هي النتائج الإيجابية التي تم الحصول عليها منذ بدء عمل المحكمة؟

إن قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة الصادر بالقانون رقم (٢١) سنة ٢٠٢١ قد جاء تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد « حفظه الله» بالتوسع في إنشاء المحاكم المتخصصة بما يكفل تحقيق العدالة الناجزة كما أن القانون أحد المقترحات التي تضمنتها المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة.

وإنه لمن حسن الطالع أن يتزامن مرور عام على مباشرة محكمة الاستثمار والتجارة لاختصاصاتها المناطة بها قانوناً، مع صدور قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢٣ الذي أصدره سموه « حفظه الله» مؤخراً بما يعكس ما يوليه من أهمية قصوى ودعم لا محدود لتطوير القضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة الاستثمار والتجارة ساهمت من خلال النصوص الإجرائية المستحدثة بتقصير أمد التقاضي وتسريع وتيرة الفصل في منازعات الاستثمار والتجارة، كما قد وجدت سابقة في العمل القضائي إذ تمكنت المحكمة من الفصل في الدعاوى التي تختص بها خلال مدة شهر وأصبح ذلك معدلاً طبيعياً في بعض الدعاوى، ومن المؤمل خفض هذه المدة

وقد ساهمت التجهيزات الإدارية واللوجستية لمبنى محكمة الاستثمار والتجارة واتمام البنية التقنية المدعمة بأنظمة الذكاء الاصطناعي ساهمت في تسهيل العمل القضائي ورفع الجودة تلبيةً لطموحات القيادة الرشيدة والمكانة الرائدة للدولة في شتى المجالات وبوجهٍ خاص المكانة الاقتصادية للدولة وتعزيزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يدعم تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وتعد محكمة الاستثمار والتجارة باكورة إنشاء المحاكم المتخصصة ومن المؤمل ان تؤتي هذه التجربة ثمارها في تحقيق العدالة الناجزة ورفع كفاءة العمل القضائي لتصبح نموذجاً يطبق على كافة المحاكم ومثالاً يحتذى به في الأنظمة القضائية المقارنة في الدول العربية والعالمية وحيث بدأت المشاورات القضائية مع السلطات القضائية مع الدول الشقيقة والصديقة للاستفادة من تجربة دولة قطر الرائدة في تطوير أنظمة العدالة والتحول للقضاء الرقمي.

القاضي / عيسى بن أحمد النصر

نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة

محكمة الاستثمار والتجارة ... عامٌ من التحديات والإنجازات

احتفلت محكمة الاستثمار والتجارة في دولة قطر في العاشر من شهر مايو بمرور عام على إنشائها وبدأ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١، الذي يعكس رؤية القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في تشجيع كل المبادرات الخلاقة بما فيها تطوير التشريعات بالدولة والانظمة القضائية لتواكب النمو بكافة القطاعات خاصة القطاعين الاقتصادي والاستثماري.

لقد عملت محكمة الاستثمار والتجارة خلال عام من إنشائها على تعزيز مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص من خلال تبسيط إجراءات رفع الدعوى وذلك بتدشين نظام إلكتروني خاص بقيد الدعاوى التجارية التي تقع ضمن اختصاصات المحكمة، مؤكدة على أحد أهم أهدافها ألا وهو تحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل في المنازعات بجودة وكفاءة عالية وتعزيز ثقة المستثمرين بالقضاء.

كما نجحت المحكمة في استحداث أول مكتب إدارة الدعوى ويعد النموذج الأول من نوعه في النظام القضائي القطري وهو يهدف الى عملية السيطرة المبكرة على الدعوى ووضع قواعد إجرائية لإدارة ملف الدعوى بدأ من قيد طلب التسجيل إلى مرحلة تبادل المذكرات بين الأطراف والتي تتم بطريقة إلكترونية تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الأطراف ويقع ذلك تحت رقابة الباحث القانوني الذي يقوم بإعداد تقرير إدارة الدعوى يتضمن ما تم من إجراءات في الدعوى، وقد ساهم هذا النظام في تقليل أمد التقاضي ومن جانب آخر ضمان وصول ملف الدعوى مستوفي جميع المتطلبات والمذكرات المودعة من الأطراف مما يسهل على السادة القضاة ويؤدي إلى سرعة في الفصل في الدعاوى.

وشهدت محكمة الاستثمار والتجارة العديد من التحديات منذ إنشائها، وكان من أبرز هذه التحديات يتمثل في توعية الخصوم بإجراءات سير الدعوى وبأهمية مكتب إدارة الدعوى والهدف من إنشاءه، وقد تم التغلب على هذه التحديات من خلال عقد الورش التدريبية وتوعية الافراد في المجتمع بالمحكمة وباختصاصاتها والهدف من استحداث مكتب إدارة الدعوى، كما عملت المحكمة على استقطاب أفضل الكوادر من الناحية القضائية والادارية والذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة في هذا المجال.

وبفضل هذه الإجراءات والتدابير، تمكنت محكمة الاستثمار والتجارة خلال عام على إنشائها من إثبات نجاحها في تسهيل وتبسيط إجراءات التقاضي وتقليل عمر الدعوى، وتعكف المحكمة حالياً على تفعيل إجراءات الطرق البديلة لحل النزاعات عن طريق الوساطة وفقاً لقانون الوساطة في تسوية المنازعات المدنية والتجارية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢١، وكذلك تطوير المنصة الإلكترونية الخاصة بمحكمة الاستثمار والتجارة لتذليل الصعوبات على الخصوم سواء كانوا أفراد أو شركات.

وختاماً فإن وجود قضاء مختص بالمسائل التجارية سيساهم في رفع اسم دولة قطر في قطاع الاستثمارات الدولية وجذب الاستثمارات الاجنبية بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الرقمية التي توفرها المحكمة للتقليل من الإجراءات الإدارية وتحسين كفاءة وجودة خدماتها.

السيدة/ مريم بنت سلطان الربان

المدير الاداري لمحكمة الاستثمار والتجارة

كيف تعمل المحكمة على تطوير الممارسات القانونية الرائدة في مجال المحاكمات التجارية والاستثمارية؟

تهدف محكمة الاستثمار والتجارة للوصول الى افضل الممارسات القضائية من خلال تهيئةملف الدعوى من خلال مكتب ادارة الدعوى الذي يمثل اول تجربة فعلية في دولة قطر والى ادارة الجلسات بكفاءة وفاعلية من خلال توفير كادر قضائي واداري ذو كفاءة والى نظام الكتروني قضائي حديث ومتطور يلبي احتياجات وتطلعات المتقاضين والمحكمة والكادر القضائي المميز والاداري المساند في تسهيل وتسريع عملية التقاضي بجودة وكفاءة. كما تجدر الاشارة الى ان محكمة الاستثمار والتجارة قد وقعت مع شركة كريمسون لوجيك الرائدة في توفير الانظمة الكترونية القضائيةلتوفير نظام الكتروني خاص بالمحكمة ومن المتوقع البدء في تشغيل النظام الالكتروني خلال الفترة القادمة.

ماهي ابرز التحديات التي تواجه عمل محكمة الاستثمار والتجارة ؟وماهي الخطط لتخطي تلك التحديات؟

اي مشروع في بداية التشغيل تواجهه تحديات قد تكون داخلية او خارجية ولكن بمساندة واهتمام سعادة رئيس المجلس الاعلى للقضاء وسعادة رئيس محكمة الاستثمار والتجارة وسعادة نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة ورؤيتهم للوصول بالمحكمة لافضل الممارسات القضائية وتحقيقاً لرؤية صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد ال ثاني امير دولة قطر والرؤية قطر ٢٠٣٠ فأنهم داعمين لتذليل وازالة جميع التحديات والصعوبات التي تواجه او قد تواجهها المحكمة.

القاضي/ مها بنت منصور آل ثاني

محكمة الاستثمار والتجارة

ماهي أبرز التحديات والقضايا التي واجهتكم خلال السنة الأولى لإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة؟

لعل من أهم التحديات التي واجهتنا هي مدى تقبل المتقاضين لإجراءات المحكمة ولا سيما مرحلة تبادل المذكرات أمام مكتب إدارة الدعوى، إذ أن عدم الوعي الكافي بداءة بأهمية تلك المرحلة وعدم المثول والرد أمام المكتب والتقدم لأول مرة بالدفاع والمذكرات والحضور أمام المحكمة.

والذي واجهنا بعض الصعوبات في البداية من توضيح نصوص القانون في هذا الشأن للمتقاضين ووكلائهم بحثهم على الالتزام بتلك الإجراءات أمام مكتب إدارة الدعوى وتقديم الدفاع والطلبات في المدد القانونية الممنوحة لهم.

أما بشأن القضايا فأن أهم ماثار الخلاف بشأنه هو مدى أختصاص المحكمة في بعض النزاعات والتي لم يفسرها القانون بالشكل الوافي، وأجتهدنا بوضع بعض المبادئ التي تجعل تلك المنازعات من إختصاص محكمة الاستثمار والتجارة فعلى سبيل المثال لا الحصر :

(منازعات المسؤلية المدنية الناشئة عن عقود التأمين بين المتضرر وشركة التأمين وكذا مسؤلية المديرين في الشركات التجارية وغيرها)

القاضي/ ناصر بن محمد آل حباب الهاجري

محكمة الاستثمار والتجارة

هل تم تنفيذ أي قرارات او قوانين لمحكمة الاستثمار والتجارة حتى الأن ؟ وماهي أهم تلك القرارات او القوانيين؟

في البداية أود أبارك لكافة مستنبي السلطة القضائية بكادريها القضائي والإداري وعلى رأسهم سعادة القاضي د. حسن بن لحدان المهندي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز ، وسعادة القاضي خالد بن علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة على الانطلاقة المتميزة لمحكمة الاستثمار والتجارة وذلك بمناسبة مرور عام على بداية عمل محكمة الاستثمار والتجارة، هذا وتجدر الإشارة إلى أن صدور قانون محكمة الاستثمار والتجارة رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١ ، وما ورد به من اليات مستحدثه للعمل القضائي انطلاقاً من استحداث مكتب إدارة الدعوى وتمكين أطراف الدعوى من تبادل دفاعهم ومذكراتهم بشكل الكتروني من خلال الموقع الالكتروني للمحكمة أمر في غاية الأهمية أدى لقصر أمد التقاضي بشكل ملحوظ ، كما وأن تحديد المواعيد الخاصة بنظر الدعاوى وصدور الأحكام بها وضع حداً لعمر الدعاوى المنظورة أمام القضاء وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون المحكمة أدى ذلك النص سالف البيان لتنظيم مرحلة تداول الدعاوى بالجلسات .

هذا وقد وفر استحداث النظام الالكتروني وأتمتة عملية التقاضي بشكل كامل، البيئة المناسبة للتطوير والارتقاء بالعمل القضائي ، لا سيما وأن توقيع المحكمة مذكراتي التفاهم مع جمعية المهندسين والمحاسبين أدى من حيث النتيجة لتسريع وسهولة الإجراءات المتعلقة بإنتداب الخبرة الفنية بالعمل القضائي ، هذا وقد أسفرت مذكرتي التفاهم عن نتائج ملموسة تتمثل في رفع الكفاءة الفنية الخاصة بتقارير الخبرة المودعة بالدعاوى محل النظر ، وهذا ونؤكد بأن كافة الخطوات المتخذة لتطوير المنظومة القضائية بالدولة هدفها الرئيس هو تحقيق العدالة الناجزة وذلك من خلال تطبيق أحدث المعايير الدولية للعدالة الإلكترونية ، وأننا دائماً وابداً نتطلع في محكمة الاستثمار والتجارة لتقديم كل ما هو من شأنه تذليل العقبات أمام المتقاضين .

المهندس/ خالد بن أحمد النصر

رئيس جمعية المهندسين القطرية

ماهي أوجه التعاون بين جمعية المهندسين ومحكمة الاستثمار والتجارة؟

بدأت فكرة التعاون بين محكمة الاستثمار والتجارة وجمعية المهندسين القطرية من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع جمعية المهندسين القطرية وذلك في إطار تطوير أعمال الخبرة الهندسية للمحكمة.

ويأتي مضمون مذكرة التفاهم أن محكمة الاستثمار والتجارة تنتدب جمعية المهندسين القطرية وهي بدورها تنتدب الخبراء المعتمدين بإدارة الخبراء في وزارة العدل لتقديم تقارير هندسية في الدعاوى المعروضة على محكمة الاستثمار والتجارة

كما ان التوقيع على مذكرة التفاهم يعزز الاستعانة بالخبراء الهندسيين والطاقات القطرية في مجال الخبرة الهندسية وفي جميع التخصصات الهندسية، ويعتبروا بذلك مساهمين في تحقيق العدالة الناجزة وأعواناً القضاة.

ومن حين توقيع مذكرة التعاون بين جمعية المهندسين القطرية ومحكمة الاستثمار والتجارة، اخذت الجمعية على عاتقها مسؤولية كبيرة ملتزمة بمعايير ونظام سير عمل واضح ومحدد متماشياً مع اخلاقيات المهنة الهندسية وترجمت هذه المسؤولية والتحدي الى خطوات عملية اذكرها بإيجاز :

• تعاقد جمعية المهندسين القطرية مع الخبراء الهندسيين المعتمدين بإدارة الخبراء في وزارة العدل فقط.

• قامت جمعية المهندسين القطرية بإنشاء ادارة خاصة بالخبراء تم تعيين الخبراء ذو الكفاءة والخبرة والمتفرغين لأعمال الخبرة الهندسية تعمل هذه الادارة على الاشراف العام على فريق العمل ووضع الاليات والاستراتيجيات العامة والخاصة للممارسة اعمال الخبرة الهندسية.

• عينت جمعية المهندسين القطرية فريق عمل متكون من مستشارين قانونيين ومحاسبين واداريين لضمان سير الاجراءات الادارية والقانونية والمحاسبية بشكل منتظم وسلس واحترافي.

• وضعت الجمعية نماذج لكل الاجراءات والمستندات التي يحتاجها الخبير بشكل احترافي مراعية الوضوح والالتزام بمعايير جودة عالية في اعداد التقارير الهندسية ابتداءً من محضر المناقشة بين اطراف الدعوى (المدعى والمدعى عليه) ونموذج محضر المعاينة ونموذج صور المعاينة ونموذج تقرير الخبرة الهندسية في القضايا الموضوعية ونموذج تقرير الخبرة الهندسية في القضايا المستجلة.

• معايير اختيار الخبراء الهندسيين، تحرص الجمعية على معايير اختيار وتوزيع المأموريات بين الخبراء المعتمدين تتمثل في التخصص وسنوات الخبرة وسرعة الانجاز والتفرغ لأعمال الخبرة الهندسية والخ .....

• سرعة توزيع القضايا وتوقيع قبول استلام المأمورية من قبل الخبير المنتدب من الجمعية حرصاً واحتراماً لإجراءات وقت التقاضي والالتزام بالمدة الزمنية.

• متابعة الخبراء والحرص على استلام تقاريرهم بأسرع وقت ممكن.

• مراجعة التقارير بعد استلامها من قبل الخبراء وابداء الملاحظات قبل اعتمادها من جمعية المهندسين القطرية.

• تعقد جمعية المهندسين القطرية بشكل دوري محاضرات وورش تدريبية بهدف تطوير كتابة التقارير الهندسية وتبادل الخبرات بين الخبراء المعتمدين وعرض الدروس المستفادة في اعمال الخبرة الهندسية بين الخبراء.

دعوات لحضور المحاضرات والورش التدريبية للخبراء

حرصت جمعية المهندسين القطرية على تقديم خدمات اخرى للخبراء بغاية دعمهم لتخطي التحديات والعقبات وبذلك قامت بتوفير مساحة كبيرة بمقرها لتوفير مكاتب وقاعات اجتماعات للخبراء لممارسة اعمال الخبرة بالجمعية وتوفير اجهزة كمبيوتر وطابعات وموظفين لتسهيل ممارسة اعمال الخبرة وتوفير جو مناسب وبيئة احترافية للعمل.

مما سبق فالجمعية متابعة لإجراءات سير اعمال الخبرة الهندسية ونحن نسعى دوماً لتجاوز اي تحدي وتطوير سير الاجراءات والحرص على تقديم تقارير جودة عالية تكون عوناً حقيقياً للقضاة في تكوينهم لعقيدة واضحة وجلية قبل النطق بالحكم.

الدكتور/ هاشم بن عبدالرحيم السيد

رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين

ماهي أوجه التعاون بين جمعية المحاسبين ومحكمة الاستثمار والتجارة؟

في يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/٩/٢٢ تم توقيع إتفاقية تعاون مشترك بين جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ومحكمة الاستثمار والتجارة بحضور سعادة القاضي خالد العبيدلي رئيس المحكمة وعدد من السادة أصحاب السعادة القضاة والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ممثلا عن الجمعية والسيدة/ مريم الربان المدير الإداري لمحكمة الاستثمار والتجارة بموجب هذه الاتفاقية تسند محكمة الإستثمار والتجارة أعمال الخبرة الحسابية في القضايا الخاصة بالمحكمة للجمعية، وتهدف الإتفاقية إلى تسريع عملية إيداع التقارير والتواصل والتنسيق مع الخبراء للإرتقاء بجودة تقاريرهم والمساهمة في ارساء قواعد العدالة الناجزة مما يحافظ على وقت القضاة وعدم التأخر في الفصل بالقضايا والمحافظة على حقوق المتقاضين ومن أجل التعاون يتم العمل عبر عدة خطوات كالتالي:

حيث تقوم الجمعية بإستقبال القضايا من خلال نظام الخدمات الإلكترونية للمحكمة و القيام بعرضها على لجنة توزيع القضايا و تكليف الخبراء بها من خلال التوزيع على الخبراء المسجلين لدى الجمعية والمقيدين و الساري قيدهم لدى وزارة العدل وفقا لقواعد الحوكمة و النزاهة والشفافية،

وذلك لإعداد تقرير الخبرة الحسابية، وبعد إعداد التقرير من الخبير وإرسالة للجمعية تعمل الجمعية على مراجعة التقرير من كافة الجوانب اللغوية والشكلية للتقرير والتأكد من خلوه من الاخطاء دون التدخل في الرأي الفني للخبير، مع ضرورة التأكد من جودة التقرير والتأكد من الإجتماع مع أطراف الدعوى من طرف الخبير الحسابي ومن ثم تقوم الجمعية برفع تقارير الخبرة الحسابية على نظام الخدمات الإلكترونية للمحكمة مع ارفاق الخطاب الخاص بها بإعتماد التقرير وتقوم المحكمة بإيداع مبالغ اتعاب الخبراء في حساب الجمعية للحصول على نسبتها وإيداع المبالغ الخاصة بالخبراء في حساباتهم المعتمدة لدى الجمعية، مع رصد الجمعية لكافة الملاحظات على الخبراء وتزويدهم بها لتجنبها في التقارير المقبلة، وذلك من أجل تحقيق العدالة الناجزة وسرعة إنهاء التقارير في الأوقات المحددة وسعياً من الجمعية للإرتقاء بجودة التقارير ومخرجاتها وكذلك الارتقاء بأعمال الخبراء من عقد البرامج والورش التدريبية والتي تتضمن كيفية إعداد التقارير، ونموذج شكل التقرير، وتأهيليهم وأبرز المستجدات في أعمال الخبرة للتعامل مع كافة القطاعات المختلفة وتسهيل كافة الصعوبات التي قد تواجه الخبراء الحاسبين في تأديتهم عملهم.

المحامي/ مبارك بن عبدالله السليطي

رئيس جمعية المحامين القطرية

هل رأيت اجراءات المحكمة الخاصة بالاستثمار والتجارة - مثل الالتزام بالمواعيد النهائية والشفافية - تساعد في تبسيط العمل القضائي؟

تشكل محكمة الاستثمار والتجارة خطوة هامة لتحسين جودة العمل القضائي والتقليل من فرص الخطأ، وتعزيز الكفاءة التشغيلية لمرافق القضاء، وترسيخ مبدأ الشفافية عن طريق توثيق كافة ما قرره الخصوم من دفاع في محرراتهم المودعة على الموقع الإلكتروني للمحكمة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على المحامين والقضاة وتسهيل إطلاعهم على ملف الدعوى وما حوته أوراق ومستندات، ومن ناحية أخرى تستهدف هذه المحكمة دعم الاستثمار وجذب المستثمرين عن طريق إزالة كافة المعوقات التي يمكن أن تؤثر على كفاءة النظام الاقتصادي وسرعة حسم جميع المنازعات المتعلقة بالتجارة والمستثمرين أمام القضاء، باعتبار أن البت السريع في القضايا مع كفالة الشفافية يعتبرا حجر الزاوية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنجاح خطة التنمية.

ولعل أبرز الاختلافات بين محكمة الاستثمار والمحاكم التقليدية، أن هذه الأخيرة وإن كانت تحذو حذو محكمة الاستثمار والتجارة بلوغاً لمرحلة المحكمة اللاورقية، إلا أن محكمة الاستثمار والتجارة تشهد ميلاداً جديداً لنظام قضائي وقانوني يتماشى مع عصر الحداثة ويواكب الثورة التكنولوجية.

عليها في قانون المرافعات، وعلى النقيض من ذلك، لا تنطبق أحكام الغياب -من الناحية العملية- بالنسبة لمحكمة الاستثمار والتجارة، لأن هذه الأخيرة تقوم -أصلاً- على التحول الافتراضي لكافة مراحل الدعوى، باستثناء مرحلة النطق بالحكم، والتي راعت فيها محكمة الاستثمار مبدأ العلانية المنصوص عليه في المادة ١٣٣ من الدستور، والتي أوجبت في شطرها الأخير أن يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

ومن المسائل التي تحتاج إلى تدخل تشريعي تلك التي تتعلق بمنازعات الاستثمار والتجارة التي يجوز الطعن عليها بطريق التمييز، وذلك لتخفيف العبء على محكمة التمييز والتي أصبحت محكمة موضوع بموجب نص المادة (٢/١٢) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة، بحيث تحكم في الموضوع إذا قضت بتمييز الحكم.

فالملاحظ أن المادة (١/١٢) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة أجازت الطعن بطريق التمييز على الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الاستثمار، وهذه الأخيرة تتنوع بين دوائر استئنافية جزئية تختص بالفصل في الاستئنافات التي تقام على الأحكام الجزئية التي تصدر من «قاضي فرد» (مادة ١/٨)، وأخرى استئنافية كلية تختص بالفصل في الاستئنافات التي تقام على الأحكام الكلية التي تصدر من «هيئة» (مادة ١/٥)، وإذا تماشينا مع صراحة نص المادة (١/١٢) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة، ففي هذه الحالة يجوز للخصوم الطعن بالتمييز على كافة الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية أياً كانت قيمة الدعوى سواء كانت صادرة من إحدى الدوائر الإبتدائية لمحكمة الاستثمار الجزئية أو الكلية، ولو كانت قيمة الدعوى أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال، وهذا الأمر يخالف العلة التي من أجلها شرع نصاب محكمة التمييز في المحاكم التقليدية.

أما لو طبقنا القواعد العامة في الاختصاص المستمدة من المواد (٢٤) من قانون المرافعات، والمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية، ففي هذه الحالة لا يجوز الطعن بالتمييز -كأصل عام- إلا على الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية الكلية بمحكمة الاستثمار، أي الدعاوى التي تجاوز قيمتها عشرة ملايين ريال.

لذا نرى أن هذا الأمر يحتاج إلى نظر من المشرع أو إقرار مبدأ قضائي من محكمتنا العليا لتحديد نصاب الطعن أمامها في منازعات الاستثمار والتجارة، ونقترح النص على أن يكون الطعن بالتمييز في منازعات الاستثمار والتجارة في الدعاوى التي تجاوز قيمتها مليون ريال، أو النزول بنصاب الدوائر الجزئية بمحكمة الاستثمار المنصوص عليه بالمادة (١/٨) ليصبح مليون ريال.

فالملاحظ أن المادة (١/١٢) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة أجازت الطعن بطريق التمييز على الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الاستثمار، وهذه الأخيرة تتنوع بين دوائر استئنافية جزئية تختص بالفصل في الاستئنافات التي تقام على الأحكام الجزئية التي تصدر من «قاضي فرد» (مادة ١/٨)، وأخرى استئنافية كلية تختص بالفصل في الاستئنافات التي تقام على الأحكام الكلية التي تصدر من «هيئة» (مادة ١/٥)، وإذا تماشينا مع صراحة نص المادة (١/١٢) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة، ففي هذه الحالة يجوز للخصوم الطعن بالتمييز على كافة الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية أياً كانت قيمة الدعوى سواء كانت صادرة من إحدى الدوائر الإبتدائية لمحكمة الاستثمار الجزئية أو الكلية، ولو كانت قيمة الدعوى أقل من ٥٠٠,٠٠٠ ريال، وهذا الأمر يخالف العلة التي من أجلها شرع نصاب محكمة التمييز في المحاكم التقليدية.

أما لو طبقنا القواعد العامة في الاختصاص المستمدة من المواد (٢٤) من قانون المرافعات، والمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية، ففي هذه الحالة لا يجوز الطعن بالتمييز -كأصل عام- إلا على الأحكام التي تصدر من الدوائر الاستئنافية الكلية بمحكمة الاستثمار، أي الدعاوى التي تجاوز قيمتها عشرة ملايين ريال.

لذا نرى أن هذا الأمر يحتاج إلى نظر من المشرع أو إقرار مبدأ قضائي من محكمتنا العليا لتحديد نصاب الطعن أمامها في منازعات الاستثمار والتجارة، ونقترح النص على أن يكون الطعن بالتمييز في منازعات الاستثمار والتجارة في الدعاوى التي تجاوز قيمتها مليون ريال، أو النزول بنصاب الدوائر الجزئية بمحكمة الاستثمار المنصوص عليه بالمادة (١/٨) ليصبح مليون ريال.

ما هي النصائح التي يمكن للمحامين أن يقدموها لعملائهم لتجنب النزاعات أمام محكمة الاستثمار والتجارة؟

وقد أكد قانون المحاماة على فعالية وأهمية العلاقة بين المحامي والقضاء، وأهمية إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وقد تمت ترجمة هذه العلاقة على أرض الواقع من خلال إقامة الورش التدريبية في مباني محكمة الاستثمار والتجارة بالتعاون مع جمعية المحامين القطرية والتي هدفت إلى زيادة الوعي التقني ونشر ثقافة التقاضي الإلكتروني، وإبراز إيجابياته ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لسلبياته من أجل العمل على نجاح واثبات فعالية تجربة محكمة الاستثمار والتجارة، وأبرز هذه الورش هي البرنامج التدريبي الذي أقامته محكمة الاستثمار والتجارة لموظفي مكاتب المحاماة والذي شارك فيه ٣٣ موظفاً، حيث إنعقد هذا البرنامج بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ أي بعد ٤٢ يوماً من مباشرة المحكمة لأعمالها رسمياً وهذا يدل على اهتمام المحكمة في توفير كل ما يلزم للسادة المحامين من أجل تيسير إجراءات عملهم ودعم التحول الرقمي لأنظمة المحكمة.

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

المحامي/ حسن بن محمد المرزوقي

محامي

هل زادت حاجتكم إلى المشاركة في دفاعات العملاء منذ تأسيس محكمة الإستثمار والتجارة؟

نعم زادت، وذلك بعد تأسيس المحكمة في أكتوبر ٢٠٢١ وبدء العمل بإجراءاتها حيث جاءت المحكمة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال وخلق بيئة جاذبة للمستثمرين وتنمية قدرات الموارد البشرية الوطنية والارتقاء بها بما يعكس تطلعات دولة قطر وحرص القيادة الرشيدة بقيادة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وبما يؤدي إلى تصنيف الدولة عالمياً وضبط الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية والمساهمة في تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠.

كذلك، فإن إنشاء محكمة الإستثمار قد يسارع في وتيرة فض المنازعات التجارية بما يخلق بيئة اقتصادية صحية ويبعث برسائل طمأنة للمستثمرين في الداخل والخارج.

وزادت الحاجة إلى المشاركة في دفاعات العملاء أيضاً منذ بداية العمل بقانون محكمة الإستثمار قد يواكب إنشاء المحكمة الإقبال على قطاع الإستثمار في الدولة وهي رسالة تبعث على الطمأنينة للمستثمرين وأصحاب الأعمال الراغبين في الإستثمار في البلاد وهي خطوة هامة في تطور النظام القضائي بما يتماشى مع رؤية القيادة القطرية في تشجيع كل المبادرات الخلاقة التي تساهم في النهوض بكافة القطاعات في الدولة.

هل شعرتم بتميز في نوعية العمل الذي قدمتموه لعملائكم المتعلق بالمنازعات التجارية في محكمة الإستثمار والتجارة؟

نعم، وتم الشعور كذلك في تبسيط وسرعة الإجراءات عن ما كانت عليه سابقا وقبل العمل بقانون محكمة الإستثمار والتجارة، حيث أن إدخال النظام الإلكتروني وتبسيط إجراءات الدعاوى والتقاضي جعلها أكثر سهولة وبساطة وبمدة زمنية أقل من أجل الوصول إلى قضاء ناجز وسريع وعادل في الوقت نفسه، خاصة أن الأهداف الرئيسة للمحكمة هو المساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين بالقضاء وتحسين ثقافة المجتمع القانونية وسرعة الفصل في المنازعات بجودة وكفاءة عالية وتنفيذها بإجراءات

مرنة لتسوية المنازعات من خلال إتباع المعايير الدولية الحديثة بالإضافة إلى حماية الحقوق وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.

وحيث أن القانون القطري الخاص بمحكمة الإستثمار والتجارة قد نجح في تجاوز الإشكاليات الخاصة بقيد الدعاوى مراراً بالإعلانات وإدارة الدعوى وطريقة الدخول والخروج إلكترونياً من أجل السيطرة المبكرة على الدعوى .
ونظام إدارة الدعوى هو نموذج يناط به تحضير الدعوى بإشراف قضائي وبما يقلل الإجراءات القضائية وتهيئتها قبل العرض على هيئة المحكمة تمهيداً للفصل فيها، إضافة إلى إمكانية عرض الصلح على الخصوم أثناء المرحلة التحضيرية بما يؤدي إلى تدعيم العدالة ونحن نرى كذلك ضرورة زيادة الوعي لدى الجميع بالقانون فيما يتعلق بالمعاملات التجارية أو المدنية والتمسك بالضمانات التي كفلها لهم القانون- وألا يفرط الناس في حقوقهم اعتماداً على العرف بدلاً من القانون.

هل شعرتم بأي إنجازات ملموسة من خلال تعاملكم بالدعاوى المنظورة أمام محكمة الإستثمار والتجارة؟

نعم، فمن إنجازات العمل بقانون محكمة الإستثمار أيضاً هو تنفيذ العمل بإجراءات أمر الأداء حيث أنه طريق استثنائي خاص رسمه المشرع لإقتضاء الحق المعين الثابت بالكتابة والحال بالأداء بأمر قضائي دون الحاجة إلى رفع دعوى قضائية وهو يحوز حجية الشيء المقضي ويكون واجب التنفيذ الجبري إذا استوفى أوضاعه الشكلية والقانونية واستنفذ طرق الطعن عليه وذلك استثناءاً من القواعد العامة لرفع الدعوى، حيث يحقق نظام أمر الأداء سرعة البت في النزاعات وذلك في حال توافر أربعة شروط هي :

١. **أن يكون ديناً من النقود**
٢. **ومعين المقدار**
٣. **وحال الأداء**
٤. **وثابت بالكتابة،**

وهذه الإجراءات من إنجازات إنشاء محكمة الإستثمار.
ولذلك فإن إنشاء محكمة متخصصة للإستثمار والتجارة خطوة هامة لمواكبة النمو المتسارع الذي يشهده قطاع الأعمال ويساهم في خلق بيئة جاذبة للمستثمرين وتنمية قدرات الموارد البشرية الوطنية والإرتقاء بها دائما نحو الأفضل، بما يعكس تطلعات دولة قطر، مؤكدة حرص القيادة الرشيدة على دعم القضاء وإستقلاليته وبما يؤدي إلى رفع تصنيف الدولة عالمياً وضبط الاستقرار المالي وتيسير التجارة الدولية.

منى بنت يوسف المطوع

محامية

ما هي التجارب التي مررت بها في تمثيل النزاعات أمام محكمة الاستثمار والتجارة وما هي الدروس المستفادة؟

جاءت فكرة إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة كمحكمة متخصصة في إطار التطوير التشريعي الذي تشهده دولة قطر، وتحقيقاً لإستراتيجية قطر الوطنية ٢٠٣٠، حيث تعد نقلة نوعية في اتجاه المحاكم نحو التخصصية، الأمر الذي يساهم في سرعة البت في قضايا الاستثمار والتجارة مع تجويد الأداء بما يحقق هدف العدالة الناجزة إذ كان من أبرز أهداف إنشاء المحكمة المساهمة تعزيز ثقة المستثمرين بالقضاء وتحسين ثقافة المجتمع القانونية وسرعة الفصل في المنازعات بجودة وكفاءة عالية، وتنفيذ إجراءات مرنة لتسوية المنازعات تفي بجميع المعايير الدولية الحديث، بالإضافة إلى حماية الحقوق وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص.

وقد نجح القانون القطري الخاص بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة في تجاوز العديد من الاشكاليات التي كانت تواجه النظام العادي في التقاضي ابتداء من قيد الدعوى ومروراً بمرحلة التبليغ ومن ثم مرحلة إدارة الدعوى والفصل في المنازعات والتعامل اليومي مع النظام الاليكتروني.

هل لاحظتم أي تحديات جديدة في العمل أمام محكمة الاستثمار والتجارة في أول عام من وجودها؟

وتعتبر مسألة تطوير الجهاز الإداري للمنظومة القضائية وإعداد الهياكل التنظيمية وإعادة هندسة الإجراءات للمحاكم من المسائل النوعية المتطورة التي أصبحنا في حاجة ماسة لها لتسهيل التقاضي ودعم وتحقيق فكرة العدالة الناجزة بما ينعكس إيجاباً على تجربة المتقاضين وتطوير أعمال الإسناد القضائي.

وان وجود نظام قضائي إلكتروني متطور وآمن وعالي الجودة وكفاءات بشرية متخصصة يعتبر اهم مرتكزات ومتطلبات نظام التقاضي المتطور لضمان العدالة الناجزة ولحماية النشاط التجاري والاستثماري في البلاد وزيادة الثقة به وتحقيق الخطط التنموية المستدامة المنشودة عبر مرونة وسرعة الاجراءات القضائية للفصل في جميع المنازعات.

مما لاشك فيه أن البوابة الإلكترونية للمحاكم تقدم خدمة رقمية تتضمن خدمات متطورة وفق خطة التحول الرقمي التي بدأها المجلس الأعلى للقضاء منذ فترة لتواكب استراتيجية الحكومة الرقمية وتأتي في إطار تفعيل خطة تطوير المنظومة القضائية الساعية لتحقيق العدالة الناجزة الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون.

وبالتطبيق العملي من خلال مكاتب المحاماة العاملة مع النظام الالكتروني في محكمة الاستثمار والتجارة لاشك أن الأمور أصبحت في غاية السهولة والمرونة.

ونظراً لحداثة موضوع إدخال التعاملات الإلكترونية عبر البوابة للمحكمة والتي تخص مكاتب المحاماة، فقد تواجه مكاتب المحاماة بعض العوائق والتي نأمل من المتخصصين حلها في المستقبل القريب ولا يخفى أن الفريق التقني للمحكمة ساهم في حل الكثير من الاشكاليات والعوائق التقنية التي واجهة مكاتب المحاماة من خلال التعامل اليومي مع النظام وتم حل عدة مشكلات تقنية بالبرنامج.

وأخيراً نؤكد على ان نجاح محكمة الاستثمار والتجارة يتوقف على وجود نظام إلكتروني عالي الجودة والكفاءة وآمن يتجاوب مع كافة الاجراءات المطلوبة أمام المحكمة وكفاءات بشرية متخصصةفي المجال يعمل على حل المشاكل التقنية الآنية .

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

أخبار المحكمة

© حقوق الملكية محفوظة لمحكمة الاستثمار والتجارة في قطر

26 يونيو 2019

مجلس الشورى يوافق على مشروع قانون بإنشاء محكمة الاستثمار والتجارة وعلى متطلبات إنشاء المحكمة

30 يونيو 2019

رئيس المجلس الأعلى للقضاء: إنشاء محكمة متخصصة للاستثمار والتجارة خطوة هامة في تطور النظام القضائي بالدولة

02 مارس 2020

الأعلى للقضاء يخصص ٨ دوائر للنظر في المنازعات التجارية تمهيدا لافتتاح محكمة التجارة

29 يوليو 2020

مجلس الوزراء يوافق على مشروع قانون إنشاء محكمة التجارة وقانون إصداره

12 ابريل 2021

مجلس الشورى يناقش مشروع قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

19 ابريل 2021

لجنة الشؤون القانونية والتشريعية بالشورى تدرس مشروع قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

26 ابريل 2021

مجلس الشورى يوافق على مشروع قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

19 مايو 2021

مجلس الوزراء يتخذ الإجراءات اللازمة لاستصدار مشروع قانون بإصدار قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

19 اكتوبر 2021

سمو الأمير يصدر قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة

09 فبراير 2022

الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بتحديد رسوم الدعاوى والطلبات والكفالات لمحكمة الاستثمار والتجارة

27 ابريل 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة: أهم ما يميز قانون إنشاء المحكمة هو تبسيط إجراءات الدعاوى والتقاضي

27 ابريل 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة: المحكمة تتميز بإجراءاتها المرنة وتفي بجميع المعايير الدولية الحديثة

09 مايو 2022

محكمة الاستثمار والتجارة تباشر أعمالها

15 مايو 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يؤكد دورها في خلق بيئة اقتصادية جاذبة

17 مايو 2022

رئيس محكمة الاستثمار: إنشاء المحكمة يأتي في إطار خلق بيئة جاذبة للاستثمار في دولة قطر

23 مايو 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفد من جمعية المحامين القطرية

01 يونيو 2022

زياره تفقديه لسعادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء لمحكمة الاستثمار والتجارة

09 يونيو 2022

نائب رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يستعرض قانون المحكمة مع عدد من القضاة

22 يونيو 2022

محكمة الاستثمار والتجارة تنظم دورة «البوابة الإلكترونية للمحامي»

24 أغسطس 2022

رئيس محكمة الاستثمار يجتمع مع وفد من محكمة قطر الدوليّة

30 أغسطس 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة لـ الشرق: ٩٨٪ نسبة التقطير في كادر موظفي المحكمة

24 سبتمبر 2022

محكمة الاستثمار والتجارة توقع مذكرتي تفاهم مع جمعيتي المحاسبين القانونيين والمهندسين

27 سبتمبر 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يستقبل مسؤولا أمريكيا

25 أكتوبر 2022

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يشيد بمضامين خطاب سمو الأمير في افتتاح دور انعقاد مجلس الشورى

22 يناير 2023

محكمة الاستثمار والتجارة توقع اتفاقا مع شركة «كريمزون لوجيك» لتطوير نظام إدارة الدعوى التجارية

09 فبراير 2023

زيارة رئيس المجلس الاعلى للقضاء لمحكمة الاستثمار والتجارة

13 فبراير 2023

زيارة الوفد القضائي الاماراتي لمحكمة الأستثمار والتجارة

13 فبراير 2023

وفد من جامعة حمد بن خليفة يزور محكمة الاستثمار والتجارة

16 فبراير 2023

طلبة القانون بجامعة حمد يزورون محكمة الاستثمار والتجارة

22 فبراير 2023

رئيس المحكمة العليا في جمهورية السلفادور: نسعى للاستفادة من تجربة المنظومة القضائية في قطر

26 فبراير 2023

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفد قضائي إيطالي

06 مارس 2023

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفد من محكمة قطر الدولية

08 مايو 2023

رئيس محكمة الاستثمار والتجارة يجتمع مع وفد قضائي إندونيسي

المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
State of Qatar • دولة قطر

محكمة الاستثمار والتجارة
Investment and Trade Court

مجلة

محكمة الاستثمار والتجارة

العدد الأول

+974 4459 7777

itcdirectoroffice@sjc.gov.qa